



ملخص ورقة عمل :

"أثر حصار قطاع غزة على القطاع الخاص وسبل المواجهة"

إعداد:

أ. رهام الوحيدي

رئيس مجلس إدارة شركة الأثر العالمية للاستشارات

مقدمة لـ:

مؤتمر " الحصار على قطاع غزة : تقييم الآثار واستراتيجيات المواجهة "

بتاريخ:

22 أكتوبر 2012

غزة - فلسطين

 HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الشرق الأوسط العربي

بالتعاون مع

(الآراء الواردة بالورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي بالثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة)

الملخص التنفيذي

تركز هذه الورقة البحثية على دراسة الآثار المترتبة على القطاع الخاص في قطاع غزة جراء الحصار الإسرائيلي. حيث تقدم استعراضاً شاملاً للأدبيات والتجارب المؤثرة على أداء القطاع الخاص الغزي خلال العقد الماضي. أعدت هذه الورقة لصالح مركز الدراسات الاستراتيجية (بال تينك) لتقدم في المؤتمر المنظم تحت عنوان "الحصار على غزة: تقييم الآثار، واستراتيجيات المواجهة". تنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: لمحة اقتصادية عامة عن الاقتصاد الغزي

شهد القطاع الخاص في قطاع غزة عقداً من الصراع بدءاً من انتفاضة الأقصى عام 2000 وما تبعها من سياسات العقاب الجماعي لسكان القطاع والمتمثلة بإغلاق المعابر ومنع السفر وتقييد التنقل، مروراً بالحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ عام 2006 على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية التي تمت في يناير من ذات العام وأفرزت فوزاً لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، ومن ثم تشديد الحصار مع منتصف يونيو 2007 على ضوء سيطرة حركة حماس على قطاع غزة مما حول القطاع إلى سجن كبير، والهجمات العسكرية الإسرائيلية في عام 2008. تسببت هذه الظروف بمجملها في خلق بيئة محفوفة بالصعوبات والتحديات كارتفاع معدلات البطالة¹ (40.5% في الربع الثالث من عام 2010)، وارتفاع معدلات الفقر² (48.2% من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر في حين يعيش 33% من سكان القطاع تحت خط الفقر المدقع في العام 2010)، والحركة غير المنتظمة وغير النظامية للمعابر³ (تراوح حجم الواردات والصادرات عبر المعابر الرسمية في الفترة الممتدة من أكتوبر 2009 إلى سبتمبر 2010 تبعاً لعدد الشاحنات: ما بين 19% - 41% للواردات و 0.35% - 1.58% للصادرات من حجمها ما قبل الحصار) مما ترتب عليه اعتماد أربعة من كل خمسة غزيين على المساعدات الإنسانية.⁴

كما تسبب الانقسام الفلسطيني الداخلي في غياب سياسة اقتصادية واضحة لقطاع غزة بالإضافة إلى تجميد المجلس التشريعي، وازدهار ملحوظ غير إيجابي للاقتصاد غير المنظم المتمثل بتجارة الأنفاق.

يمكن تصنيف النشاط الاقتصادي في قطاع غزة إلى أربع فترات محددة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994

■ **أوضاع القطاع الخاص الفلسطيني الغزي قبل عام 2000:** شهد الاقتصاد الفلسطيني بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 فترة من النمو الاقتصادي غير المسبوق خلال الفترة 1995-1999، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 8.5%، جنباً إلى جنب مع زيادة كبيرة في الاستثمار العام

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - 2010
² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الفقر في الأراضي الفلسطينية (2009 - 2012)
³ مركز التجارة الفلسطيني () - ()
⁴ الدولية: - الإسرائيلي الفلسطيني - يونيو 2010

والخاص. وكان ذلك كافياً لتقليص معدلات البطالة بمقدار 11 نقطة مئوية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمعدل سنوي قدره 4.3%.⁵

▪ **أوضاع القطاع الخاص الفلسطيني الغزي ما بين الفترة 2000-2006:** شهدت الفترة بين عامي 2000 و 2006 العديد من التطورات التي ساهمت في تشكيل المناخ الاقتصادي، وأبرزها: (أ) بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) والتي أسفرت عن فرض الاحتلال الإسرائيلي لإغلاق جزئي على قطاع غزة كوسيلة للعقاب الجماعي في سبتمبر 2000؛ (ب) عملية الانسحاب الإسرائيلي احادي الجانب من القطاع في أغسطس 2005؛ (ج) الانتخابات التشريعية التي فازت بها حركة حماس والتي أسفرت عن مقاطعة دولية للحكومة الفلسطينية في يناير 2006؛ (د) تصعيد الجانب الإسرائيلي للاغلاق المفروض على القطاع إلى اغلاق كامل بعد أسر الجندي الإسرائيلي "جيلعاد شاليط" في يونيو عام 2006، (هـ) توقف شبه تام للاستثمار العام واستخدام ما يقرب من جميع أموال الحكومة لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وتغطية تكاليف التشغيل⁶، (و) تراجع الاستثمارات الخاصة بنسبة تزيد عن 15% بين عامي 2005 و 2006 وفقاً لصندوق النقد الدولي.⁷

▪ **أوضاع القطاع الخاص الفلسطيني الغزي عام 2007:** شهد صيف عام 2007 فرضاً كاملاً للحصار والاعلاق الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث تم السماح بدخول 11 سلعة ضرورية فقط إلى القطاع مما تسبب بوقف القطاع الخاص بشكل كامل. وتحديداً: (أ) انتهاء خدمات أكثر من 75,000 عامل في القطاع الخاص⁸؛ (ب) فقدان الشركات المحلية في قطاع غزة للعديد من الشراكات بسبب عدم القدرة على التنبؤ فيما يتعلق ببيئة العمل في ظل سياسات الإغلاق والحصار؛ (ج) اغلاق نحو 98% من المصانع في قطاع غزة إما بصورة مؤقتة أو دائمة بما في ذلك معظم المصانع الموجودة في المنطقة الصناعية - غزة⁹.

وقد تعمق هذا الحصار في منتصف عام 2007 على ضوء سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى فرض إغلاقاً أكثر شدة وقسوة من السابق، كما تم إعلان قطاع غزة منطقة معادية في 2007/9/19، وتم أيضاً إلغاء الكود الجمركي التجاري لقطاع غزة. وقد أثر هذا الإغلاق المشدد على الحالة الاقتصادية والاجتماعية بصورة كبيرة، واستمر الحصار الإسرائيلي المدمر على قطاع غزة حتى عام 2008 مما أصاب حياة أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة بالشلل نتيجة للسماح بدخول كميات محدودة من السلع.

▪ **تأثير الهجوم العسكري الإسرائيلي 2009/2008 على القطاع الخاص في قطاع غزة:** تلقى القطاع الخاص في غزة ضربة إضافية ناجمة عن الهجوم العسكري الإسرائيلي في 2009/2008، حيث تكبد خسارة تقدر بحوالي 131.9 مليون

2012

⁵ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية () -

<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/o/74ECFF7FC4BB4B2B852579E500562CB8>

⁶ - الاستراتيجية الاقتصادية لقط - 2011

⁷ - الاستراتيجية الاقتصادية لقطاع غزة - 2011

⁸ مركز التجارة الفلسطيني () - عامين منذ - يوليو 2007

⁹ مركز التجارة الفلسطيني () "وجهة لمواجهة الراهنة" - 2008

دولار أمريكي.¹⁰ كما تضرر القطاع الزراعي (والذي يعد أحد الأنشطة الهامة في قطاع غزة لما له من دور رئيسي في الإسهام بالصادرات، وإستيعاب الأيدي العاملة، وما يوفر من مواد لعمل قطاعات اقتصادية أخرى) بشكل كبير بسبب تجريف وتدمير أكثر من 46% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة أو بسبب استحالة الوصول إليها مما تسبب بخسارة تقدر بحوالي 18.7 مليون دولار أمريكي.¹¹

وفقا للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، فإن عدد المنشآت الصناعية المتضررة جراء العدوان بلغ 324 منشأة (44% منها تضررت بشكل جزئي في حين تضررت 56% منها بشكل كلي). إن الراصد لهذا التدمير الممنهج يرى أن الأضرار التي لحقت بهذه المؤسسات كان يستهدف تدمير الأصول الإنتاجية لكل قطاع منها، مما يترتب عليه عدم قدرة المالك على إعادة البناء مرة أخرى نظرا لارتفاع التكاليف أو الحاجة لاستيراد المواد الخاصة بإعادة البناء والذي يستحيل مع الحصار المفروض على القطاع.

المحور الثاني: التحديات والفرص

خلق الانقسام الفلسطيني الداخلي حالة غير مسبوقه في النظام السياسي الفلسطيني. حيث يوجد حكومتين لكل منها قوانينها وأنظمتها الخاصة مما زاد من العبء على المواطن الفلسطيني الذي يعاني بشكل أساسي من الاحتلال الإسرائيلي وتبعاته. هذا ويعد القطاع الخاص الغزي أحد أكثر القطاعات تأثرا بحالة الانقسام الفلسطيني حيث يظهر ذلك في المعاملات اليومية للقطاع الخاص على الرغم من كل الجهود المبذولة لتخفيف معاناة السكان في غزة. فيما يلي بعض أهم مظاهر التأثير السلبي للانقسام على القطاع الخاص:

- **ازدواجية السلطة:** زادت حقيقة وجود سلطتين من العبء والتكاليف على ممارسة الأعمال في قطاع غزة، تاركا شركات القطاع الخاص في وضع غير قادر على منافسة المنتجات المستوردة مباشرة أو المهربة عبر الأنفاق، مثل استئجار أو شراء مساحات تخزين جديدة، التعامل مع تكاليف النقل الإضافية، التعامل مع السلطات الضريبية.
- **تجارة الأنفاق:** الصورة العامة للوضع الاقتصادي في قطاع غزة تظهر ضعفاً في القطاع الانتاجي ممزوجاً بغياب سيولة خارجية ناتجة عن التصدير وذلك بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. هذه الحالة لا تسمح بوجود مساحة لنمو القطاع الخاص الغزي بشكل ممنهج ومنظم وطويل الأمد. على الرغم من أن تجارة الأنفاق خلقت حالة من الانتعاش على مستوى الاستهلاك والواردات ووفرت حلا مؤقتا ونسبيا للأزمة حيث وفقاً لدراسة نشرتها جامعة بيرزيت¹² إن نحو 80% من واردات قطاع غزة تأتي عبر الأنفاق التي توظف حوالي 25000 عامل. ونتيجة لذلك حدث نمو في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة بمعدل 47% بين عامي 2009 و 2011، وانخفضت معدلات البطالة إلى 32%

10 : " الأوربية للتنمية: تقييم الاحتياجات - 2009 - 2010 " جامعة بيرزيت: "

مقارنة ب 45% في عام 2008. إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا النمو في الناتج المحلي الاجمالي نمواً مستمراً أو داعماً لنمو اقتصادي وطني طويل الأمد وممنهج.

■ **توفر العمالة الماهرة:** تسبب الدمار الذي لحق بالقطاع الخاص بالاضافة إلى استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة في ايقاف عدد كبير من العمال عن العمل، والذين في المجمل لم يستطيعوا ايجاد فرصة عمل أخرى في مجال عملهم وتناسب مهاراتهم. نتيجة لذلك، أجبر هؤلاء العمال على تنفيذ أعمال لا تستلزم توافر أي مهارات والتي في مجملها تصب ضمن برامج البطالة والتشغيل. كما لا يتم تدريب أي عمالة جديدة نظرا لتوقف العمل في القطاع الصناعي.

في ضوء المعطيات السابقة وفي حال رفع الحصار على الواردات و توفير المواد الخام اللازمة للانتاج والسماح بالتصدير سيجد القطاع الخاص صعوبة في توفير أيدي عاملة ماهرة كما سينكبد أعباء اضافية لتدريب العمالة للاستجابة لهذه الالتزامات.

■ **الكهرباء والوقود وإمدادات المياه¹³:** يعاني قطاع غزة من نقص حاد في الطاقة الكهربائية ونتيجة لذلك تقوم معظم (إن لم يكن جميع) منشآت القطاع الخاص بالاعتماد بشكل أساسي على المولدات الكهربائية لتوفير احتياجاتها من الكهرباء. هذا الحل يواجه عائق أخرى يتمثل في عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل هذه المولدات. كما يعاني القطاع من جهة أخرى من مشكلة عدم توفر المياه مع استمرار الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة واستمرار القيود المفروضة على جهود التنمية وخصوصا في مجال البنية التحتية مما يزيد من التحديات التي يواجهها القطاع الخاص لزيادة الأعباء والتكاليف مما يحد من قدرته على العمل والمنافسة.

المحور الثالث: رؤية مستقبلية

تقدم الورقة بعد التحليل مجموعة من التوصيات للنهوض بالقطاع الخاص، أهمها:

1. انهاء فوري للحصار الاسرائيلي الظالم المفروض على قطاع غزة: بالرغم من وجود حالة من التوافق الدولي على ضرورة اتهاء أو تخفيف الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة، إلا أن الحراك على أرض الواقع لا يرتقي لتحقيق المطلب العادل للشعب الفلسطيني في الانهاء الفوري لهذا الحصار الظالم والمخالف لكافة القوانين والأعراف الدولية.
2. تمكين المؤسسات المحورية الممثلة للقطاع الخاص الغزي: يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وعليه فهناك حاجة حقيقية لتمكين المؤسسات المحورية الممثلة للقطاع الخاص. يشمل هذا التمكين توفير الدعم المؤسسي (الفني والإداري) لتسهيل المشاركة النشطة في تشكيل بيئة العمل والتأثير فيها وبالتالي تنفيذ مناصرة ممنهجة للنهوض بالقطاع الخاص.

3. تطوير مهارات جديدة: وذلك من خلال توفير التدريب المهني المتخصص والموكب لحقن سوق العمل بأيدي عاملة جديدة وتتمتع بمهارة عالية. على سبيل المثال: توظيف الميزانيات المخصصة لبرامج التشغيل لتستهدف تنمية مهارات أيدي عاملة جديدة في مختلف المجالات.
4. حوافز ضريبية للقطاع الخاص: إن العبء الثقيل الذي تكبده القطاع الخاص بسبب العوامل المذكورة أعلاه قد تسببت بمشاكل مالية وتشغيلية عديدة. تتمثل المشاكل المالية في الديون المتركمة للبنوك وعدم القدرة على الوصول إلى مصادر التمويل، والحاجة إلى إعادة الإستثمار من أجل إصلاح الأضرار أو صيانة الآلات التي لم تعمل.
5. توفير فرص لاستعادة الأسواق المفقودة: وذلك من خلال تشجيع الشركات والمشاريع المشتركة بين الشركات في قطاع غزة وغيرها بدءاً بتلك في الضفة الغربية مما يساعد في استعادة الأسواق المفقودة.
6. التركيز على القطاعات التي تتميز بتوظيف عمالة مكثفة: وذلك من خلال الاهتمام بتطوير القطاعات القادرة على خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل. على سبيل المثال، القطاع الصناعي في قطاع غزة حيث يعمل فيه نحو 20% من القوى العاملة (والتي منها حوالي 90% عاطلين عن العمل حالياً). بشكل محدد تشمل هذه القطاعات: قطاع البناء وقطاع السياحة والقطاعات الصناعية الأخرى مثل الأثاث.
7. تحديد فرص التميز: وذلك من خلال تركيز الجهود لتحديد فرص التميز التي يمكن توجيه جهود التنمية إليها لتساهم في النهوض بالاقتصاد وخلق فرص عمل مثل تطوير مركز لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات محددة ذات ميزة تنافسية (وهو قطاع غير متأثر أو محكوم بالحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع كغيره من القطاعات)
8. الانتقال إلى المشاريع الاستراتيجية: وذلك من خلال البدء في تنفيذ مشاريع استراتيجية من شأنها دعم نمو القطاع الخاص مثل مشاريع تحلية المياه وتوليد الكهرباء، ومعالجة مياه الصرف الصحي والبنية التحتية.